

المغرب يستكشف فرص تطوير صناعته بلا كربون

تغيير نشاط الشركات ضمن إطار تقليص الانبعاثات الضارة سيدعم نمو الاقتصاد



بلوغ الحيداء الكربوني ليس أمرا صعبا

كبيرة مقارنة مع التجهيزات التي تعمل بالغاز والوقود الأحفوري، خاصة وأنه يعمل على زيادة كفاءة التشغيل، وفي الوقت ذاته يقلل من التكاليف ضمن استراتيجية موسعة تتبناها الحكومة لتجسيد النموذج التنموي الجديد.

وإلى جانب ذلك، فإن جزءا من ذلك الدعم خصص لتفعيل مشاريع إعادة في مجال الطاقات المتجددة من خلال بناء وحدات للإنتاج الصناعي والبنية التحتية ذات الصلة بالبحث العلمي والتكنولوجي. وبدأت الدول الصناعية مضطرة اليوم لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في دول أخرى مثل المغرب لشراء البصمة الكربونية التي توفرها مشاريع طاقة الشمس والرياح رغم أن البلد ينتجها ويستهلكها.

ويؤكد أحمد المصباحي، مدير العام للمؤسسة المغربية للنسبة المئوية للمغرب، أنها تمكن المغرب من تحقيق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منخفضة ومتنوعة من مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما يفتح المجال أمام مشاريع الطاقة النظيفة والمستدامة، والتي يمكن أن تكون مصدرا لانتاج الكهرباء، وتطوير اقتصاد أخضر مرتبط بكل المجالات الصناعية.

وقال الرحوي إن «إنجازات التصنيع تظل على المحك من خلال هذا الطريق الإلزامي نحو إزالة الكربون في الصناعات». وأوضح أنه من هنا تأتي أهمية هذا المنتدى، الذي سيسمح للصناعيين المغربية بتحديد القضايا وتدارس الرهانات لإزالة الكربون، والتعرف على الممارسات الدولية في هذا المجال لمواجهة كافة التحديات المستقبلية.

وأضاف «تلك الخطوة ستكون لها ميزة مزدوجة تتمثل في خفض فاتورة الطاقة بشكل كبير ومنحها قدرة تنافسية دولية لا مثيل لها، خاصة وأن المصنّعين المغربية بدأوا في اتخاذ الإجراءات الكاملة واللازمة لإزالة الكربون». وثمة فائدة أخرى اعتبر أن التحول إلى اعتماد البصمة الكربونية لم يعد مجرد فرصة بل أصبحت ضرورة حتمية يجب أن يتكيفوا معها بشكل مطلق، تفاديا لإضاعة عقود من الجهد والاستثمار.



هشام الرحوي

إزالة الكربون أثناء التصنيع لها ميزة مزدوجة للشركات

سعيد ملين

تكلفة العمل بالطاقة البديلة يمكن من تحقيق تنافسية كبيرة

ويعكس المنتدى الدولي الأول للطاقات الصناعية، الذي ستحتضنه مدينة الدار البيضاء نهاية الشهر الجاري رهانات الرباط لتخلص من الكربون في صناعة الطاقة ورفع تنافسية الشركات الصناعية المحلية في ظل تركيز الحكومة على الإنخراط في الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي وتقليص انبعاثات الكربون.

ويأتي تنظيم الحدث في سياق عالمي موسوم بتحركات وجهود حثيثة قصد بلوغ الحيداء الكربوني وتحقيق إقلاع اقتصادي وصناعي في مرحلة

صندوق الثروة السعودي يتجه لطرح أول سندات خضراء

500 مليار دولار ومدينة ترفيهية في القدية. وكان الصندوق الذي يعد قلب برنامج التحول الاقتصادي و«رؤية 2030» يمول نفسه في السنوات القليلة الماضية بقروض تصل قيمتها لعشرات المليارات من الدولارات.

وقال أحمد المصباحي إن «تطوير مثل هذا الإطار هو على الأرجح إشارة إلى بيع سندات دولية بعدة مليارات من الدولارات ستكون المرة الأولى للصندوق السعودي».

وذكر مصدر آخر أنه حين يوضع إطار العمل، قد يحتاج الصندوق لتصنيف ائتماني وتدقيق لقوائمه المالية قبل أن يستطيع طرح سندات، مضيفا أن الصندوق قد يبيع سندات في الربع الأخير «إذا صارت كل الأمور وبسلاسة».

وفي مارس الماضي، وقع الصندوق اتفاق قرض مع مجموعة من البنوك بقيمة تقدر بنحو 15 مليار دولار عقب الحصول على قروض بعشرة مليارات دولار في عام 2019 بدها هذا العام وتسهيلا لثمانيني 11 مليار دولار في 2018.

الرياض - يخطط صندوق الاستثمارات العامة السعودي (الصندوق السيادي) لطرح أول سندات خضراء نهاية هذا العام، في خطوة يرى محللون أنها ستعزز اجتذاب المستثمرين إليه بشكل أكبر.

وكتفت أربعة مصادر لوكالة رويترز الإثنين أن صندوق الثروة السيادي طلب من بنوك المساعدة في وضع إطار عمل بيئي واجتماعي وللحكومة في خطوة قد تسمح له بتوسيع قاعدة التمويل لاجتذاب مستثمرين يركزون على تلك المجالات. وقالت المصادر المطلعة على الأمر والتي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب سرية الأمر إن «صندوق الاستثمارات العامة أرسل طلبا لمقترحات إلى بنوك الشهر الماضي». ويعتبر صندوق الثروة السيادي، برئاسة محافظه ياسر الرميان، محور خطط السعودية لتحويل الاقتصاد بتأسيس قطاعات جديدة وتنويع الإيرادات، وهو يحاول أن يكون أفضل الصناديق السيادية في منطقة الخليج على المدى البعيد عبر الاستخدام الأمثل للموارد. ويقوم الصندوق السيادي حاليا بالعديد من المشروعات الكبيرة التي يشرف عليها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مثل مشروع السياحة الرائد كامل وترك أمر الاستيراد لشركات القطاع الخاص دون تدخل من الدولة.

تجار السودان في ورطة ركود أعمالهم جرّاء غلاء الأسعار

وتشكو الحكومة من ارتفاع تكلفة دعم الوقود في ظل تراجع الإنتاج النفطي إلى ما دون 60 ألف برميل يوميا، ما دفع البلد إلى استيراد أكثر من 60 في المئة من احتياجاته النفطية.

ورأى الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي في تصريحه للأناضول أن هناك ثلاثة أسباب لرفع أسعار البنزين والسولار في السودان بنسبة مئة في المئة.

وقال إن «هذه الأسباب تتمثل في ارتفاع أسعار النفط بالأسواق العالمية، وارتفاع أسعار صرف الدولار، إضافة إلى سعي الحكومة الانتقالية لزيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة».

وأوضح أن السودان قام بتطبيق آلية التسعير بما يساعده على تغيير الأسعار بصورة يومية أو أسبوعية أو شهرية، متوقعا أن تشهد الفترة القادمة موجة تضخمية لن تعكسها أرقام جهاز الإحصاء. وقررت الخرطوم في شهر فبراير الماضي تعويضا جزئيا للعملة المحلية في محاولة للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والنقدية، تبعه في يونيو الماضي تحرير لأسعار الوقود بشكل كامل وترك أمر الاستيراد لشركات القطاع الخاص دون تدخل من الدولة.

سعة 10 كيلوغرامات يبلغ جنيهه 6.2 دولار)، أما الكيس سعة 50 كيلوغراما فأصبح سعره 13.2 ألف جنيه (29 دولار) بدل 28 دولارا.

ويشكو المواطنون بدورهم من ارتفاع الأسعار ومن عدم وجود رقابة من قبل الجهات المختصة على الأسواق رغم أن السلطات أطلقت طيلة الأسابيع الماضية حملات مراقبة مكثفة للملاحقة المضاررين في السوق.

وتؤكد شاذلية صلاح وهي أستاذة تعليم أن أسعار السلع الاستهلاكية أعلى بكثير من المرتبات، وقالت إن «الأسعار في السماء وكل تاجر يبيع بالسعر الذي يروق له».

وأرجع المواطن إبراهيم الضو ارتفاع أسعار السلع إلى جشع التجار واختلاف الأسعار من تاجر لآخر وطالب بضرورة وجود رقابة على السلع بغية استقرار الأسعار. ولم يشذ محمد عبدالله عن رأي سابقه وقال إن «الأسعار تشهد تصاعداً شبه يومي».

وتحاول الحكومة الانتقالية إجراء إصلاحات اقتصادية تساعد على تحقيق نمو اقتصادي وخفض معدلات التضخم وتحسين سعر العملة المحلية، لكن يبدو أن الأوضاع تسير في اتجاه عكسي زادت من متاعب المواطنين المنهكين أصلا.

معدل التضخم الذي قفز إلى 378.9 في المئة في مايو الماضي، مقارنة مع 363 في المئة قبل شهر.

وأثار تطبيق غير معلن لرفع أسعار الوقود بداية الشهر الجاري جدلا واسعا بين المواطنين، وسادت حالة تخوف من اتساع الضغوط التضخمية وانعكاسها على الحالة المعيشية.

ويؤكد التاجر عبدالناصر فضل الله أن أسعار المواد الأساسية ارتفعت بشكل كبير، حيث بلغ سعر غالون الزيت ذي تسعة لترات ليلعب ألف جنيه (2.2 دولار) بدل 900 جنيه (1.9 دولار) قبل الزيادة الأخيرة في أسعار المحروقات.

وأشار أيضا إلى عدم استقرار أسعار السكر مشيرا إلى أن سعر كيس السكر

ود مدني (السودان) - أظهرت حركة المواطنين داخل الأسواق التجارية في السودان أن مستوى الإقبال على المحلات التجارية بمختلف أنواعها متوسط، لكنه يقل كثيرا عند المقارنة بالأشهر السابقة. ويجمع التجار وخاصة بالسوق الكبير بمدينة ود مدني التابعة لولاية الجزيرة على أن الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود تسببت في ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج والتوريد وصولا إلى تكاليف نقل البضائع مما انعكس على أسعار السلع.

واعتبر البعض منهم في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن القوة الشرائية للمستهلكين السودانيين أضحت ضعيفة جراء غليان



اختفاء متواصل للربان